**لا تساهل في العمل على تأمين حقوق الناس!**

**(موقف لفخامة رئيس الجمهورية)**

تصريح لفخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون،تصدّر وسائل الإعلام المرئية بتاريخ 28\11\2016. نحن لا نشك في تصميم فخامته على العمل من أجل تحسين وضع هذا الانسان المسحوق في لبنان،لألف سبب وسبب،حيث يمكن لفخامته ومن خلال أجهزة الدولة،التي لا بدّ من تفعيل دورها، لتحقيق ذلك،لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المطلوب توافرها أو تأمينها من خلال الادارات المختلفة في الدولة،ليأتي في طليعة هذه الحقوق،مسألة تأمين الكهرباء والماء والاستشفاء.هذا المنحى من الوعد، من الممكن عقد الآمال على تنفيذه،وذلك بما نعرفه عن مدى جدية ما يُدلي به فخامته خاصة في المسائل التي تُعتبر من أبسط واجبات الدولة العمل على تأمينها.مما يعني أن هذا الشق من حقوق الانسان،إنما يقف تحقيقه على مدى تجاوب الادارات المختلفة،مع مساعي فخامته لتحقيق غاياته،وفي هذا المجال يمكننا القول اذا استطاع هذا العهد الجديد، دك صروح الفساد المُعششة في كيان المؤسسات،وبالتالي تخفيض الهدر والسرقات والسمسرات الى ما نسبته 50%، أن ينهض بهذا الوطن ويؤمن لناسه ما يعدهم به،من هنا لن ندلي بأي توجهات لتحقيق هذا الهدف السيادي الذي أكدّه فخامته،حول "تأمين حقوق الناس" لأن أصحاب الآراء السديدة كُثُر،ويمكنهم وضع الأسس لتحقيق ذلك. لكن تبقى مشكلة التطبيق لتحقيق تلك الاهداف،حيث لا داعٍ للتذكير بأن صلاحيات فخامته بعد تعديل الطائف لم تعد كما كانت عليه،ورغم ذلك نؤمن بأن للرئيس قدرة على تقويم الأعوجاج في جسم الادارة،والذي من الممكن أن يؤدي الى وقف النزف المالي الى النسبة المذكورة أعلاه،حيث يمكن التفاؤل بالخير في مستقبل هذا الوطن. لكن تبقى هناك مسألة دقيقة،تتعلق بحقوق الناس – موظفين أم مدنيين – عندما يقاضون الدولة أو البلديات أو المؤسسات العامة،ويلجأون الى مجلس شورى الدولة. هنا لن سلبياً في تقييم دور مجلس الشورى في تأمين حقوق الناس بمواجهة الدولة وغيرها،لأن الواقع غني عن الفصيل،حيث نسأل كيف يمكن للمواطن أن ينال حقوقه من الدولة، عندما تكون المراجعة، لغاية اليوم على درجة واحدة أمام مجلس الشورى،خلافاً لشرعة حقوق الانسان المُلتزم بها لبنان بموجب مقدمة دستوره،نعم هذا خلل يقتضي العمل فوراً على تصحيحه،واتاحة المجال للمواطن بأن يكون له درجتين من التقاضي أمام القضاء الاداري.كما يفترض التعديل لجهة التغيير الجذري في دور مفوض الحكومة لدى هذا المجلس في إصدار القرارات،خاصة أزاء ما هو مستقر عليه اجتهاد مجلس الشورى،حول عدم تعقيبه على السلطة الاستنسابية التي تتمتع بها الادارة،تاركاً لها المجال لتصول وتجول على هواها. نعم وللأسف هذا هو واقع الحال في معرض المراجعات العالقة أمام مجلس الشورى، لا ضوابط تكبح سلطة الادارة،ومفوض الحكومة اذا ما قرّر في مطالعته مخالفة تقرير المستشار المُقرّر، لا يؤخذ بها إلاّ لِماماً،وهنا نسأل لماذا لا يعدل نظام مجلس الشورى أسوة بما حصل مع نظيره – المشتق عنه – الفرنسي،حيث أصبح مفوض الحكومة في فرنسا جزءاً لا يتجزأ من إصدار القرار النهائي،هنا على الأقل،وفي حال حصول هذا التعديل، يبقى للانسان حد أدنى من الضوابط التي تحمي حقوقه بوجه الادارة. لا أن تبقى الحال على ما هي عليه،بحيث لا تدرج في حيثيات القرار خلاصة المطالعة،وكأن الذي أعدّها آتٍ من كوكب آخر ولا علاقة له بالقانون اللبناني وضماناته التي يكفلها صوناً لحقوق الانسان،بوجه الادارة.هذا غيض من فيض مما يعتري سير العدالة أمام القاضي الاداري، والعوائق التي تحول دون حماية حقوق الانسان،وعليه نرى انه من المنتظر أن يبادر فخامته الى تكليف من يلزم لإعادة صياغة المرسوم الاشتراعي 10434 (قانون مجلس الشورى) بما يُحقّق طروحات فخامة الرئيس،ويُعطي بصيص أمل لكل مواطن،بأن حقوقه ستحفظ عندما تقوم الادارة بالافتئات عليها،مهما كانت الأسباب،لأنه آن الأوان – كما هومعمول في دول العالم قاطبة – أن نضع سلطة الادارة الاستنسابية تحت المجهر،وتعريتها من مقولة المصلحة العامة،حيث يبقى القضاء هو الأجدر - دون غيره - ببلورة الحدود الفاصلة ما بين السلطة الاستنسابية وغطائها المصلحة العامة،مقارنة مع ضمانات حقوق الانسان.

اللواء د. أمين عاطف صليبا